

منوعات

MEDIA

أشرف عمر

القاهرة - العربي الجديد

ألقت قوات الأمن المصرية القبض على رسام الكاريكاتير في موقع المنصة، أشرف عمر، فجر أمس الاثنين، من منزله، بحسب ما قالت زوجته ندى مغيث، إذ أوضحت لـ«المنصة» أنّ قوة أمنية بلباس مدني اقتحمت مقر سكنهم في كومباوند دار مصر في حدائق أكتوبر،

وألقت القبض عليه الساعة الواحدة والنصف فجر الاثنين، واقتادته إلى مكان غير معلوم، بينما كانت هي في منزل والديها. وتابعت مغيث «بمراجعة كاميرا مراقبة العقار: تبين أن مجموعة من الأشخاص في سيارتي ميكروباص دخلوا العقار، وبعد نحو 40 دقيقة خرج أشرف معهم من المبنى وهو معصوب العينين»، وأضافت أنها عندما عادت إلى الشقة

لاحظت اختفاء الكمبيوتر الخاص بزوجها وموبايله، واختفاء مبلغ من المال. بينما كانت نظارته الطبية وسلسلة مفاتيحه موجودة. وطبقاً لما نشره «المنصة»، بدأ عمر تعاونه معها أخيراً، إذ نُشرت له على الموقع بعض الرسومات، منها ما كان يسخر من أزمة انقطاع الكهرباء وإمكانية تشغيل المونوريل وتصفية أصول الدولة في ظل قلة الموارد.

وأكد «المنصة»، أنه أرسل خطاباً إلى نقابة الصحفيين للمطالبة بالتدخل لضمان سلامة عمر ومعرفة مكانه وتمثيله قانونياً، ومنع السلطات من البش ببالصحفيين والتعامل خارج إطار القانون. وطالب موقع المنصة، النائب العام، بإعلان مكان احتجاز عمر والتهم المنسوبة إليه وتمكين محاميه من مقابلة.

العالم الإلكتروني الصيني: الناجي من عطل «ويندوز»

بينما توقفت عشرات آلاف المؤسسات حول العالم، بسبب عطل «ويندوز» الأسبوع الماضي، واصلت الشركات الصينية عملها بطريقة اعتيادية، بسبب اعتمادها على خدمات سحابية منفصلة

نور زين

فحسب، بل يؤدي أيضاً إلى مخاوف أمنية جديدة». وطيلة السنوات الأخيرة، عملت المؤسسات الحكومية الصينية، والشركات، ومشغلو البنية التحتية، بشكل متزايد على استبدال أنظمة تكنولوجيا المعلومات الأجنبية بأنظمة محلية، ولا يشمل ذلك «ويندوز» فقط،

استبدلت الصين أنظمة التكنولوجيا الأجنبية بأنظمة محلية

بل كل ما يتعلّق بالتكنولوجيا الغربية، وتبرز بكون هذا الانعزال عن الشبكة العالمية بأنه وسيلة لدعم الأمن القومي. وللمفارقة، فهو المبرر ذاته الذي يستخدمه الغرب من أجل طرد التكنولوجيا الصينية من رقعة الجغرافية. وتحركت دول غربية عدة على رأسها الولايات المتحدة من أجل

وقف استخدام تطبيق المقاطع القصيرة الصيني تيك توك في الأجهزة الحكومية، وتحاول واشنطن منذ شهور فرض حظر على التطبيق في عموم البلاد، أو فصل البنية التحتية للتطبيق عن الشركة الأم «بايتدانس» في الصين، بتميز مخاوف من أن تحصل السلطات الصينية على بيانات الأميركيين أثناء استخدام «تيك توك». لكن شركة بايتدانس، لا تزال ترى أن إمكانية استمرار تطبيقها على الأراضي الأميركية ممكن، لأسباب كثيرة بينها شعبيته بين الشباب، إلى جانب دوره الاقتصادي في حياة ملايين الأميركيين، الذين يجنون أرباحاً من خلال نشر المقاطع وقد حثت الشركة، الشهر الماضي، المحكمة الأميركية على إلغاء قانون يحظر التطبيق في الولايات المتحدة، مشيرة إلى أن الحكومة الأميركية رفضت المشاركة في أي محادثات تسوية جادة بعد عام 2022. واعتبرت «بايتدانس» هذا القانون «خروجاً جذرياً عن تقاليد هذا البلد المتمثل في الدفاع عن الإنترنت المفتوح»، واصفة إياه بأنه يشكل سابقة خطيرة تسمح للجهات السياسية باستهداف المنصات ذات الخطاب غير المرغوب فيه من طرفها، وإجبارها على البيع أو الإغلاق. وتقول الشركة إن أي انقصال سوف يستغرق سنوات، وتجادل بأن القانون يتعارض مع حقوق الأميركيين في حرية التعبير، وأنه يستهدف استهدافاً غير عادل «تيك توك» في حين «يتجاهل تطبيقات عدة ذات العمليات الكبيرة في الصين، التي تجمع كميات كبيرة من بيانات المستخدم الأميركية، بالإضافة إلى شركات أميركية عدة تطوّر البرمجيات وتوظف مهندسين في الصين». وفي إطار التصديق على التكنولوجيا الصينية، حظرت الدول الغربية كذلك تقنيات شركة هواوي الصينية في 2019 تحت المبررات نفسها. وتعمل الولايات المتحدة على تكثيف الجهود من أجل حظر مبيعات تكنولوجيا رقائقي أشباه الموصلات المتقدمة إلى الصين، فضلاً عن محاولات منع الشركات الأميركية من الاستثمار في التكنولوجيا الصينية. وتقول الحكومة الأميركية إن كل هذه القيود، مرة أخرى، هي لأسباب تتعلق بالأمن القومي.



سخرت الصحف الصينية من الطفل العالمي (Getty)

مواقع التواصل تجمع المحتوون الفلسطينيين

لندن - العربي الجديد

تواجه شبكة صامدون للدفاع عن الأسرى الفلسطينيين، حملة قمع بالتمزامن مع العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة للشهر العاشر. وتقود هذا القمع شركات التواصل الاجتماعي، أي «غوغل»، التي تفرض رقابة على قناة الشبكة في «يوتيوب»، ثم شركة «ميتا» التي تحجب محتواها في منصة إنستغرام، تحت حجة «انتهاك معايير المجتمع».

«يوتيوب» و«ميتا» ضد صامدون

في 24 يونيو/حزيران الماضي أعلنت الشبكة حذف موقع نشر المقاطع يوتيوب لقناة الشبكة بأكملها وأرشيف سنوات من محتواها، بشكل مفاجئ، وحذف قناة المنسقة الدولية للشبكة، شارلوت كيتس. وعلقت «ميتا» الحساب الأساسي للشبكة على «إنستغرام» إلى أجل غير مسمى. وقالت الشبكة في بيان إن «ميتا» تستمر «في الحد من وصولنا إلى المستخدمين عن طريق إزالة منشوراتنا من دون سابق إنذار، ومنعنا من الاستفادة من ميزات عدة مثل النشر التعاوني والبحث المباشر، وتقييد من يمكنه متابعة حساباتنا، وقمع من يمكنه رؤية منشوراتنا خوارزمية. فابتداءً من أبريل/نيسان، أصبح حظر الظل (التقليل من انتشار الحساب ومنشوراته من دون حذفها)، وإزالة المنشورات والقصاص، وقيود الحسابات، والتعليق على «إنستغرام» جزءاً من روتين حسابات صامدون على مستوى العالم».

مواقع التواصل

ضد الاسرى الفلسطينيين

وقال بيان للشبكة: «من الواضح أن الهدف من كل ما سبق هو إسكات الأصوات التي تتحدث عن فلسطين... مرة أخرى، نلاحظ انحياز شركات التكنولوجيا الكبرى واصطفائها الواضح مع الصهيونية والإمبريالية، وهو ما لا يشكل مفاجأة». وأضاف البيان «يسعى النظام الصهيوني

حذفت منصة يوتيوب قناة شبكة صامدون وأرشيفها الكامل

جاهداً إلى حظر وإسكات محتوى الأشخاص الذين يواجهون الإبادة الجماعية التي يرتكبها ضد الشعب الفلسطيني، لمنع الناس في جميع أنحاء العالم من التواصل، وبالطبع، في قلب هذا الجهد، قطع خطوط اتصال الشعب الفلسطيني... كما هو الحال مع كل هذه الهجمات، فإننا ننظر إليها على أنها في المقام الأول هجوم على حركة الدفاع عن الأسرى

الفلسطينيين. يريد النظام الصهيوني إبقاء أكثر من 10 آلاف معتقل فلسطيني كرهائن تحت التعذيب، يتعرضون للانتهاكات الدينية وسوء المعاملة الطبية، هجمات بحسب الشبكة «تريد عزل الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، أسرى الحرية، عن الشعب الفلسطيني والمقاومة التي يقودها، وعن العالم».

رقابة مستمرة

هذه ليست المرة الأولى التي تمارس فيها مواقع التواصل رقابة على المحتوى والشبكات الفلسطينية. فبعد انطلاق حرب الإبادة بايام، فرضت شركة ميتا، المالكة لموقع «فيسبوك»، رقابة على شبكة القدس، بعد حذف صفحاتها على منصة «فيسبوك»، و«شبكة قدس» أكبر صفحة إخبارية فلسطينية، وتضم 10 ملايين متابع، وتعمل باللغتين العربية والإنكليزية منذ أكثر من عشرة أعوام على مختلف منصات التواصل الاجتماعي. وقالت «شبكة قدس» في بيان لها وقتها: «خلال الأيام الأولى للعدوان الإسرائيلي على غزة، تعمدت شركة ميتا حذف منشورات فلسطينية وإرسال بلاغات وتقييدات على الصفحات الفلسطينية، ومن بينها صفحات شبكة قدس باللغتين العربية والإنكليزية، على الرغم من الالتزام النام بالمعايير الإعلامية التي حددتها شركة ميتا». وأكدت أن حذف صفحات «شبكة قدس» انحياز تام من قبل شركة «ميتا» لطلبات الحكومة الإسرائيلية، ويكتم لحرية الرأي والتعبير، واستهداف للحق الفلسطيني في نقل إخباره وتغطيته للأحداث للعالم.

